

مشروع: تعديل قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

الملاحظات	النص المقترح
	<p>الباب الأول الأهداف والأحكام العامة للتعليم</p> <p>مادة رقم (١):</p> <p>يهدف التعليم قبل الجامعي إلى بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأسيس المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني؛ بتطوير التعليم قبل الجامعي وتحقيق الإتاحة الكاملة والاستيعاب وتقديم تعليم عالي الجودة.</p>
	<p>مادة رقم (٢):</p> <p>ينشأ مجلس أعلى للتعليم قبل الجامعي برئاسة الوزير؛ يتولى وضع السياسات والأطر العامة والتخطيط للتعليم قبل الجامعي، ويضم في عضويته ممثلين لقطاعات التعليم المختلفة، والمعلمين، وممثلين من اتحاد الطلاب ومجالس الأمناء والجامعات، والأزهر ونقابات المهن التعليمية، والمهن الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، والمراكز البحثية المتخصصة في مجال التعليم، وممثلين من وزارات التخطيط، والمالية، والثقافة، والبحث العلمي، والتنمية المحلية، والقوى العاملة، والتعليم العالي، وغيرهم من المهتمين بشئون التعليم، ويصدر بتشكيل المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية، بناءً على عرض الوزير، ويتولى الوزير بعد موافقة المجلس؛ تشكيل مجالس نوعية منبثقة عنه تختص بمرحلة أو نوعية من نوعيات التعليم، كما يتولى المحافظ المختص بعد موافقة الوزير؛ تشكيل مجالس محلية للتعليم ولجان نوعية منبثقة عنه.</p>
	<p>مادة رقم (٣):</p> <p>التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ولا يجوز تحصيل أي رسوم من التلاميذ مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربية.</p> <p>ويجوز تحصيل مقابل خدمات إضافية تؤدي للتلاميذ أو تأمينات عن استعمال الأجهزة والأدوات أو مقابل تنظيم تعليم يسبق التعليم الأساسي الإلزامي على أن تحتفظ المدرسة بنسبة لا تقل عن (٨٥%) من هذا المقابل، وتختص المدرسة بالصرف من هذا المقابل ويصدر بتحديد هذا المقابل وأحواله قرار من الوزير.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>مادة رقم (٤):</p> <p>تكون مدة الدراسة في التعليم قبل الجامعي على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مرحلة ما قبل الإلزام، وتشمل سنتان رياض أطفال طبقاً للإمكانيات المتاحة. - مرحلة الإلزام، وتشمل: <ul style="list-style-type: none"> ▪ تسع سنوات للتعليم الأساسي، وتتكون من حلقتين: <ol style="list-style-type: none"> ١. الحلقة الأولى من التعليم الأساسي " الابتدائية " مدتها " ست سنوات ". ٢. الحلقة الثانية من التعليم الأساسي " الإعدادية " مدتها " ثلاث سنوات ". - مرحلة التعليم الثانوي وتشمل المراحل الأتية: <ul style="list-style-type: none"> - التعليم الثانوي العام ومدته ثلاث سنوات . - التعليم الثانوي الفني نظام الثلاث سنوات. - التعليم الثانوي الفني المتقدم نظام الخمس سنوات.
	<p>مادة رقم (٥):</p> <p>يُحدد بقرار من الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي؛ مدة السنة الدراسية وعدد الوحدات الدراسية في كل مرحلة أو حلقة أو صف، والمواد الدراسية وتوزيع الوحدات على الصفوف، وإقرار المناهج وعدد التلاميذ المقرر لكل فصل ونظم التقويم والامتحانات والنهايات الكبرى والصغرى لدرجات مواد الامتحان ومواعيد امتحانات الشهادات العامة.</p> <p>ويجوز له بعد أخذ رأي المحافظين وموافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي إضافة بعض المواد الدراسية بحسب مقتضيات تطوير التعليم، ووفقاً لاحتياجات المجتمع.</p>
	<p>مادة رقم (٦):</p> <p>اللغة العربية، والتربية الدينية والتاريخ الوطني؛ مواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص ويشترط في النجاح في مادة التربية الدينية الحصول على (٥٠%) على الأقل من الدرجة المخصصة لها على ألا تحسب درجاتها ضمن المجموع الكلي.</p> <p>وتنظم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مسابقات دورية لحفظ القرآن الكريم وتمنح المتفوقين منهم مكافآت وحوافز طبقاً للنظام الذي يضعه المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.</p>
	<p>مادة رقم (٧):</p> <p>يُحدد بقرار من الوزير بعد أخذ رأي المحافظين موعد بدء الدراسة ونهايتها، ويجوز للمحافظ زيادة الحد الأقصى لعدد تلاميذ الفصل في مدارس المحافظة بمختلف مراحلها إذا اقتضت الضرورة ذلك، بما لا يجاوز نسبة (١٠%) من العدد المقرر للفصل.</p>

النص المقترح	الملاحظات
<p>مادة رقم (٨):</p> <p>لوزير بعد أخذ رأي المحافظ المختص أن يقرر إنشاء مدارس أو قاعات لرياض الأطفال؛ تكون تابعة أو ملحقة بالمدارس، وأن يُحدد مواصفاتها من حيث الموقع والمبنى والسعة والمرافق والتجهيزات والمواصفات الصحية، كما يُحدد نظام الدراسة والمناهج والخطط وشروط القبول وهندسات الإشراف والتعليم وما يجوز تقاضيه مقابل تنظيم التعليم بها.</p>	
<p>مادة رقم (٩):</p> <p>لوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي أن يقرر إنشاء مدارس تجريبية، وأن يضع شروط وقواعد القبول بها، ونظم الدراسة، والامتحانات فيها، وتتخذ هذه المدارس مجالاً لتطبيق التجارب التعليمية الجديدة تمهيداً لتعميمها كما يجوز أن ينشئ مدارس لتعليم ورعاية المتفوقين والموهوبين بما يكفل تنمية مواهبهم وصقلها ومدارس للتربية الخاصة؛ لتعليم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتلاءم وقدراتهم واستعداداتهم تمهيداً لدمجهم في الحياة العامة، على أن يتضمن قرار الإنشاء في هذه الحالات شروط القبول وخطط الدراسة ونظم الامتحانات وغير ذلك.</p>	
<p>مادة رقم (١٠):</p> <p>يحدد الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي شروط وأحوال القبول في كل مرحلة تعليمية على أن يكون القبول في مرحلة التعليم الأساسي على أساس السن في أول أكتوبر من العام الدراسي، أما القبول في المرحلة الثانوية فتكون المفاضلة بين المتقدمين على أساس عاملي السن والمجموع الكلي للدرجات على مستوى المحافظة.</p>	
<p>مادة رقم (١١):</p> <p>مع مراعاة أحكام القانون الخاص بالإدارة المحلية، تتولى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وضع استراتيجية للتعليم قبل الجامعي ومهام التخطيط والتقويم والمتابعة في ضوء الرؤى والسياسات التي يضعها المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، وتتولى المحافظات العملية التنفيذية والمتابعة المحلية وكذلك إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس بجميع مراحلها وأنواعها، الداخلة في نطاق اختصاصها.</p> <p>ويجوز للمحافظة الإفادة من الجهود الذاتية للمواطنين في تنفيذ خطة التعليم المحلية وفقاً لنظام يصدر به قرار من المحافظ المختص بعد موافقة الوزير.</p> <p>ويجوز أن يتضمن ذلك النظام إنشاء صندوق محلي لتمويل التعليم بالجهود الذاتية.</p>	

الملاحظات	النص المقترح
	<p>مادة رقم (١٢):</p> <p>يُشكل على مستوى كل مدرسة وكل إدارة تعليمية ومديرية تعليمية وعلى مستوى الجمهورية مجلس يسمى " مجلس الأمناء والآباء والمعلمين " كما تشكل في كل من هذه المستويات مجالس لاتحاد الطلاب ويصدر بتشكيل هذه المجالس وتحديد مدتها واختصاصاتها قرار من الوزير.</p>
	<p>مادة رقم (١٣):</p> <p>بمراعاة ما ورد في هذا القانون من أحكام خاصة، يحدد الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي شروط اللياقة اللازمة للقبول في مختلف مراحل التعليم، ونظم الامتحانات، وقواعد النجاح، وفرص الرسوب والإعادة، والحوافز التشجيعية للتلميذ، ونظام التقويم، والعقوبات التي توقع على التلاميذ وأحوال إلغاء الامتحان أو الحرمان منه، ونظام إعادة القيد، على أن يتضمن هذا النظام فرض رسم يقدره الوزير لإعادة قيد التلميذ المفصول، وفقاً لما هو وارد في أحكام هذا القانون.</p>
	<p><u>الباب الثاني</u></p> <p><u>مرحلة التعليم الأساسي</u></p> <p><u>الفصل الأول: رياض الأطفال:</u></p> <p>مادة رقم (١٤): (مستحدثة)</p> <p><u>أ. قاعات رياض الأطفال:</u></p> <p>١. التعليم حق للأطفال مصر، ورياض الأطفال مرحلة تعليمية تسبق الحلقة الابتدائية وهي مؤسسات تعليمية حكومية (رسمي عربي - رسمي لغات) أو خاصة أو أهلية جميعها يقبل الأطفال دون سن الإلزام.</p> <p>٢. رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة للأطفال ما قبل الحلقة الابتدائية ويهيئهم للالتحاق بها ومدته سنتان.</p> <p>٣. تعتبر روضة الأطفال كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل قاعة أو قاعات ملحقة بمدرسة حكومية، تقبل الأطفال بعد سن الرابعة.</p> <p>٤. تهدف رياض الأطفال إلى تهيئة ومساعدة الطفل للالتحاق بالحلقة الابتدائية وعلى تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية، والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلاقية والدينية.</p> <p>٥. تخضع رياض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وتخضع للإشراف الإداري والفني، من الوزارة</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>ومن المديریات والإدارات التعليمية بالمحافظات، وتحدد اللائحة التنفيذية مواصفاتها وكيفية إنشائها وتنظيم العمل فيها وشروط القبول والدراسة ورسوم الخدمات والأنشطة.</p> <p>٦. تحدد بقرارات من الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي المواصفات الفنية لرياض الأطفال وخطط العمل بها بما يحقق أهدافها، والمسئوليات الملقاة عليها، ويتعين أن يتوافر في قاعات رياض الأطفال الآلات والأدوات والألعاب التي تتناسب مساحتها مع عدد الأطفال.</p> <p>ب. <u>شروط وقواعد القبول والالتحاق بمرحلة رياض الأطفال:</u></p> <p>١. يلتحق الأطفال بالقاعات في سن ما بين الرابعة والسادسة، ويكون القبول تنازلياً من أعلى سن للمتقدمين هبوطاً حتى الحد الأدنى المقرر للكثافة، ولا يجوز قبول أطفال بقاعات رياض الأطفال تقل أعمارهم عن أربع سنوات.</p> <p>٢. يكون حساب سن القبول بمرحلة رياض الأطفال في أول أكتوبر من كل عام.</p> <p>٣. يجوز قبول الأطفال في المستوى الثاني مباشرة بالمدارس العربي وذلك شريطة ألا يقل سنهم عن خمس سنوات.</p> <p>٤. لا يجوز قبول أطفال في سن الإلزام بمرحلة رياض الأطفال.</p> <p>٥. يجوز عقد مقابلة للطفل للقبول بمرحلة رياض الأطفال للتأكد من سلامته الصحية والعقلية، على أن يقبل الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة بالفصول المناسبة لهم أو بفصول الدمج التي تنشأ لهذا الغرض.</p> <p>وتحدد اللائحة التنفيذية باقي شروط الالتحاق والقبول بمرحلة رياض الأطفال كما تحدد الشروط والضوابط والمواصفات التي يتعين أن تتوافر في العاملين بهذه المرحلة.</p>
	<p><u>الفصل الثاني: مرحلة التعليم الأساسي:</u></p> <p>مادة رقم (١٥):</p> <p>التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلتزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية، ويتولى المحافظون كل في دائرة اختصاصه إصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة للآباء أو أولياء الأمور على مستوى المحافظة كما يصدرون القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملزمين على مدارس التعليم الأساسي في المحافظة.</p> <p>ويجوز للمحافظ المختص بعد العرض على الوزير في حالة وجود أماكن، النزول بالسن إلى خمس سنوات ونصف وذلك مع عدم الإخلال بالكثافة المقررة.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>مادة رقم (١٦):</p> <p>يهدف التعليم الأساسي إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى.</p>
	<p>مادة رقم (١٧):</p> <p>تنظيم الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي لتحقيق الأهداف الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التأكيد على التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة. - تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج. - توثيق الارتباط بالبيئة على أساس تنويع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات. - تحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية في مقررات الدراسة وخططها ومناهجها. - ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التي يعيشون فيها بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحي التطبيقية، على أن تكون البيئة وأنماط الأنشطة المختلفة بها من المصادر الرئيسة للمعرفة والبحث والنشاط في مختلف موضوعات الدراسة.
	<p>مادة رقم (١٨):</p> <p>يُعقد امتحان من نورين على مستوى المحافظة في نهاية مرحلة التعليم الأساسي، ويمنح التاجحون فيه شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي، ويصدر بنظام هذا الامتحان قرار من الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، ويجوز لكل من أتم الحلقة الابتدائية وأظهر ميولاً مهنية أن يستكمل مدة الإلزام بالتعليم الأساسي بالالتحاق بمراكز التدريب المهني أو بمدارس أو فصول إعدادية مهنية وفقاً للنظام الذي يضعه الوزير بالاتفاق مع الجهات المعنية.</p> <p>ويمنح خريجو هذه المراكز أو المدارس أو الفصول من المديرية التعليمية شهادة في التعليم الأساسي المهني.</p> <p>ويجوز لحاملي هذه الشهادة الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني في تخصصه، وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>مادة رقم (١٩):</p> <p>إذا لم يتقدم الطفل إلى المدرسة في الموعد أو لم يواظب على الحضور بغير عذر مقبول مدة عشرة أيام متصلة، أو عشرون يوماً منفصلة، وجب على مدير المدرسة إنذار والده أو ولي أمره بحسب الأحوال بكتاب يوقع عليه والد الطفل أو المتولي أمره وعند غيابه أو امتناعه عن تسلم الكتاب يُسلم إلى العدة أو نقطة الشرطة أو المركز أو القسم لتسليمه إلى والد الطفل أو المتولي أمره، فإذا لم يتقدم إلى المدرسة خلال أسبوع من تسلم الكتاب أو عاود الغياب لأعذار غير مقبولة اعتبر والده أو ولي أمره مخالفاً لأحكام هذا القانون، وتطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.</p>
	<p>مادة رقم (٢٠):</p> <p>لمديري مدارس التعليم الأساسي، وللمن يسندهم المحافظ المختص من هيئة الإشراف والتوجيه الفني بالمراحل التعليمية صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ حكم الإلزام، ويجوز للوزير إضافة فئات أخرى، وفقاً لما يتطلبه الصالح العام.</p>
	<p>مادة رقم (٢١):</p> <p>يُعاقب بغرامة مقدارها (٥٠٠) جنيه والد الطفل أو المتولي أمره إذا تخلف أو انقطع دون عذر مقبول عن الحضور إلى المدرسة خلال أسبوع من تسلم الكتاب المنصوص عليه في هذا القانون، وتكرر المخالفة وتعدد العقوبات باستمرار تخلف الطفل عن الحضور أو معاودته التخلف دون عذر مقبول بعد إنذار والده أو المتولي أمره، وتحدد اللائحة التنفيذية أوجه تحصيل وصرف قيمة هذه الغرامة.</p>
	<p><u>الباب الثالث</u> <u>مرحلة التعليم الثانوي</u> <u>الفصل الأول أحكام عامة</u></p> <p>مادة رقم (٢٢):</p> <p>تهدف مرحلة التعليم الثانوي إلى تنمية قدرات الطلاب البدنية، والعقلية، والخلقية وإعدادهم للتعليم العالي والجامعي، أو المشاركة في مناحي الحياة العامة، من خلال تسليحهم بأدوات الفكر والمعرفة، والابتكار، والتميز والاعتماد على الذات، والمنافسة على المستوى الدولي؛ بما يلبي احتياجات سوق العمل المحلي والدولي، وكذا التأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية.</p>
	<p>مادة رقم (٢٣):</p> <p>مدة الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي ثلاث سنوات دراسية</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>ويشترط فيمن يقبل بالصف الأول من مرحلة التعليم الثانوي العام أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي وحاصل على الشهادة بذات العام أو مضى عليها عام سابق وذلك للحالات المرضية أو الظروف القهرية المثبتة والموثقة من الجهات المختصة على أن تنطبق عليه قواعد التسميق للالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي العام لذات العام الذي حصل فيه على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي، وألا يزيد سنه في أول أكتوبر من العام الدراسي على ثمانية عشر عاماً، ويصدر الوزير القرارات المنظمة لحالات التجاوز عن السن.</p>
	<p>مادة رقم (٢٤): يجوز للطالب الراسب أن يعيد الدراسة مرة واحدة في الصف، ويجوز لمن فصل بسبب استغفاء مرات الرسوب التقدم من الخارج (منزل) لامتحان الصف الذي بلغه وفق القواعد التي يصدر بها قراراً من الوزير بعد أداء الرسم المقرر لإعادة القيد، فإذا نجح أعيد قيده في الصف الذي يليه على أن يؤدي الطالب في كل حالة على حدة رسم امتحان وإعادة قيد يصدر به قراراً سنوياً من الوزير، بما لا يقل في المرة الواحدة عن (٢٠٠) جنيه.</p>
	<p>مادة رقم (٢٥): التعليم الثانوي مرحلة إلزامية ولا يجوز فصل الطالب من المدرسة إلا إذا تغيب بغير عذر تقبله لجنة إدارة المدرسة خلال السنة الدراسية، مدة تزيد على خمسة عشر يوماً متصلة أو ثلاثين يوماً منفصلة، على أن يرسل إنذار إلى محل إقامة الطالب مرة كل خمسة أيام في حالة الغياب المتصل ومرة كل سبعة أيام في حالة الغياب المنفصل، ويعتبر التغيب في أي وقت أثناء اليوم الدراسي تغيباً عن اليوم بأكمله. ويجوز إعادة قيد الطالب المفصول طبقاً لحكم الفقرة السابقة وذلك بقرار من مجلس إدارة المدرسة بعد سداد رسم إعادة قيد يحدده الوزير سنوياً، ولا يجوز إعادة القيد أكثر من مرة واحدة في ذات السنة الدراسية، وأكثر من مرتين في المرحلة كلها، ويشترط لدخول الطالب الامتحان كطالب منتظم، حضوره ٨٥ % على الأقل من عدد أيام الدراسة.</p>
	<p><u>الفصل الثاني:</u> <u>التعليم الثانوي العام.</u> مادة رقم (٢٦): تتكون مقررات الدراسة في التعليم الثانوي العام من مواد إجبارية ومواد اختيارية، ويصدر بتحديد هذه المواد وعدد المواد الاختيارية التي يتعين على الطالب أن يجتازها بنجاح قرار من</p>

الملاحظات	النص المقترح
	الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، وموافقة المجلس الأعلى للجامعات.
	مادة رقم (٢٧): تنظم بقرارات من الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي وبالتنسيق مع المجلس الأعلى للجامعات مواد الدراسة وخططها والمناهج والامتحانات في التعليم الثانوي العام على أن تتضمن مواد الدراسة مواد أساسية لجميع الطلبة ومواد أخرى للاختيار من بينها وفق استعداد الطالب وقدراته وميوله.
	مادة رقم (٢٨): يُسمح بالتقدم لامتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة لكل من أتم بنجاح دراسة المناهج المقررة في الصفين الأول والثاني بالتعليم الثانوي العام وانتظم في الدراسة بالصف الثالث بمدرسة رسمية أو خاصة تُشرف عليها الدولة، ويجوز للطلاب التقدم لهذا الامتحان من الخارج لكل من أتم بنجاح دراسة المناهج الدراسية المقررة في الصفين الأول والثاني بالتعليم الثانوي العام أو الذين استنفذوا مرات الرسوب وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير. ويحدد الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، المواد التي يجري الامتحان فيها ومناهجها وخططها وتنظيم الامتحانات ومواعيدها وشروط وضوابط التقدم لها، والنهايات الصغرى والكبرى لدرجات المواد الدراسية. مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الرابعة من المادة التالية من هذا القانون، يؤدي كل من يتقدم للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة رسماً يحدده الوزير بما لا يقل عن ثلاثين جنهماً.
	مادة رقم (٢٩): مع عدم الإخلال بحكم المادة (٢٣) من هذا القانون يجري الامتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلة واحدة في نهاية السنة الثالثة. ويسمح للطلاب في نهاية المرحلة بالتقدم للامتحان في المواد المقررة بها وذلك بالمدارس الرسمية والخاصة التي تُشرف عليها الدولة كما يجوز له التقدم لهذا الامتحان من الخارج، وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير. ويحدد الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي المواد التي يجري الامتحان فيها والخطط والمناهج الدراسية وتنظيم الامتحانات وضوابط وشروط التقدم لهذا الامتحان وتحديد النهايات الصغرى والكبرى لدرجات المواد الدراسية، ويدرس طلاب القسم

الملاحظات	النص المقترح
	<p>العلمي المواد العلمية وطلاب القسم الأدبي المواد الأدبية بالإضافة إلى المواد الإجبارية للقسمين كما يحدد بقرار من الوزير وقف القيد وقواعد تنظيم قبول الأعداء.</p> <p>ولكل طالب رسب بالدور الأول في مادة أو مادتين على الأكثر أن يتقدم لإعادة الامتحان فيما رسب فيه بالدور الثاني بحيث لا يحصل الطالب فيما رسب فيه على أكثر من (٥٠%) من النهاية الكبرى لدرجة المادة كما يجوز للطالب الراسب إعادة التقدم للامتحان لمرة واحدة فقط يتم بعدها التقدم للامتحان من الخارج بعد سداد نفقات التكلفة الفعلية للامتحان، يحددها الوزير سنوياً.</p> <p>يمنح الطالب الناجح في جميع المواد المقررة للدراسة في الصف الثالث الثانوي شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة يتقدم بها لاستكمال الدراسة الجامعية خلال السنوات الخمس التالية لحصوله عليها.</p> <p>وتعتبر شهادة الثانوية العامة شهادة منتهية تصلح للتعامل بها في سوق العمل.</p>
	<p>الفصل الثالث التعليم الثانوي الفني أو التقني نظام الثلاث سنوات</p> <p>مادة رقم (٣٠):</p> <p>يهدف التعليم الثانوي الفني والتقني إلى إعداد (فني) يواكب متطلبات العصر ومستجداته من المعرفة والمهارات الفنية اللازمة، وذلك وفقاً لمعايير الجودة العالمية وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في شتى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والشئون الفندقية والخدمات السياحية.</p>
	<p>مادة رقم (٣١):</p> <p>تحدد قرارات من الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي مواصفات المدارس الفنية والتقنية وخطط العمل بها، والمسئوليات الملقاة عليها، وتلتحق بكل مدرسة فنية أو تقنية وحدات للتدريبات العملية للطلاب وفقاً لتوعية التعليم، وكذلك وحدات اتصال مرتبطة بسوق العمل، كما تلتحق بكل مدرسة زراعية مزرعة لتدريب طلابها، تتناسب مساحتها مع عدد طلابها ونوع الدراسة بها وأقسامها.</p>
	<p>مادة رقم (٣٢):</p> <p>تشكل بكل مدرسة فنية أو تقنية مجلس إدارة يمثل فيه قطاعات الإنتاج والخدمات المعنية لمعاونة مدير المدرسة في الإدارة ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من المحافظ المختص، بناءً على عرض مدير مديرية التربية والتعليم، ويراعى في تشكيله عضوية ممثلين من المهتمين والمختصين وأصحاب</p>

الملاحظات	النص المقترح
	الخبرات في المجال، وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية تشكيله واختيار أعضائه.
	مادة رقم (٣٣): تحدد أقسام الدراسة في نوعيات التعليم الثانوي الفني أو التقني وفقاً لمتطلبات خطط التنمية والظروف المحلية. ويصدر الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي قرارات بالمواد الدراسية التي تشملها كل مجموعة في كل نوعية من نوعيات التعليم الثانوي الفني أو التقني وشعبه وطريقة توزيع المواد الدراسية وعدد الدروس المخصصة لها على الصفوف المختلفة وكذلك المناهج والكتب الدراسية اللازمة ونظم التقويم والامتحان.
	مادة رقم (٣٤): لمدارس التعليم الثانوي الفني أو التقني أن تقوم بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها، ويتم تمويل هذه المشروعات وإدارتها ومحاسبتها وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير. كما يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الإنتاج أن تستفيد من إمكانيات هذه المدارس في رفع المستوى المهني لأصحاب المهن والحرف والعمال في دائرة المحافظة.
	مادة رقم (٣٥): يجوز للعاملين الفنيين في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات التقدم لامتحان مدارس التعليم الثانوي الفني والمهني من الخارج، ويصدر بشروط التقدم للامتحان ونظامه قرار من الوزير مع عدم الإخلال بأحكام المادة رقم (٣٠) من هذا القانون.
	مادة رقم (٣٦): يجوز لمن يرغب من الطلاب الملتحقين بالمدارس الثانوية الفنية أو التقنية أو غيرهما أن يتقدم لامتحان خاص للحصول على شهادة أو ترخيص يفيد اجتيازه متطلبات منح الشهادة أو للترخيص لمهنة بعينها، وينظم إجراءات التقدم للامتحان وشروطه ونظم التقويم قرار من الوزير.
	مادة رقم (٣٧): يعقد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوي الفني أو التقني امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه " دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث " ويحدد فيه نوع التخصص، ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الثلاثة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها وزارة

الملاحظات	النص المقترح
	<p>التربية والتعليم والتعليم الفني يؤدي كل من يتقدم لهذا الامتحان رسماً لا يقل مقداره عن مائة جنيه.</p> <p>ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم له والنهايات الكبرى والصغرى بدرجات المواد الدراسية قرار من الوزير، ولا يسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من مرتين كطالب منتظم ويجوز للطالب التقدم للامتحان من الخارج، ويتحمل الطالب في هذه الحالة نفقات التقدم لهذا الامتحان يحددها الوزير.</p>
	<p>مادة رقم (٣٨):</p> <p>يشترط لدخول امتحانات النقل والامتحانات العامة ألا تقل نسبة حضور الطالب عن ٧٥ % من مجموع الدروس المقررة للتدريبات العملية أو المهنية، بصرف النظر عن سبب الغياب.</p> <p>مادة رقم (٣٩):</p> <p>يجوز للوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي إنشاء وتطوير مدارس للتعليم والتدريب المزدوج نظام الثلاث سنوات، تقدم نموذج متطور للتعليم يجمع بين التعليم النظري والعمل، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية إنشاء هذه المدارس وشروط القبول والتقييم والتقدم للامتحان والشهادة بها.</p>
	<p><u>الفصل الرابع</u></p> <p><u>التعليم الفني أو التقني نظام الخمس سنوات</u></p> <p>مادة رقم (٤٠):</p> <p>تهدف المدارس الثانوية الفنية أو التقنية المتقدمة إلى إعداد (فني متقدم) يواكب متطلبات العصر ومستجداته من المعرفة والمهارات الفنية اللازمة، وذلك وفقاً لمعايير الجودة العالمية وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل فني شتى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والشئون الفندقية والخدمات السياحية.</p> <p>ويتم القبول في هذه المدارس من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي ووفقاً للشروط التي يصدر بها قرار من الوزير.</p> <p>ويجوز له أن يقرر النظام الداخلي في بعض أو كل هذه المدارس مع تحديد مقابل الإقامة والغذاء وقواعد الإعفاء منها.</p>
	<p>مادة رقم (٤١):</p> <p>تحدد أقسام الدراسة الفنية أو التقنية نظام السنوات الخمس وفقاً لمتطلبات خطط التنمية على مستوى الدولة، ويصدر الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي؛ قرارات بتحديد هذه الأقسام والمواد الدراسية في كل منها وطريقة توزيعها وعدد الدروس المخصصة لها وكذلك المناهج والكتب الدراسية اللازمة ونظم التقويم والامتحان.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>مادة رقم (٤٢):</p> <p>يشكل بكل مدرسة فنية أو تقنية متقدمة مجلس إدارة تمثل فيه قطاعات الإنتاج والخدمات المعنية لمعاونة مديرها.</p> <p>ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من الوزير.</p>
	<p>مادة رقم (٤٣):</p> <p>للمدارس الفنية أو التقنية المتقدمة أن تقوم بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها، ويتم تمويل هذه المشروعات وإدارتها ومحاسبتها وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير، كما يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الإنتاج أن تستفيد من إمكانيات هذه المدارس في رفع المستوى المهني لأصحاب المهن والحرف والعمال وذلك في دائرة المحافظة.</p>
	<p>مادة رقم (٤٤):</p> <p>يعقد في نهاية الصف الخامس امتحان عام من دورين يمنح التاجحون فيه دبلوم الدراسة الفنية أو التقنية المتقدمة نظام السنوات الخمس ويحدد فيه نوع التخصص.</p> <p>ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الخمسة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة.</p> <p>ويؤدي كل من يتقدم لهذا الامتحان رسماً لا يقل مقداره عن مائة جنيه، ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم له والنهايات الكبرى والصغرى لدرجات المواد الدراسية قرار من الوزير، بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.</p> <p>ولا يسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من مرتين كطالب منتظم، ويجوز للطالب أن يتقدم للامتحان من الخارج، على أن يؤدي في هذه الحالة نفقات امتحان يحدد قيمتها الوزير.</p> <p>ويسمح للطالب الراسب في دبلوم الدراسة الفنية أو التقنية المتقدمة نظام السنوات الخمس بدخول امتحان دبلوم الدراسة الفنية نظام السنوات الثلاث وفقاً للأحكام المنصوص عليها في أحكام هذا القانون.</p> <p>ويسمح لمن يرغب من طلاب الصف الثالث في المدارس الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس بالتقدم لأداء امتحان دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام الثلاث سنوات في ذات التخصص وفقاً لأحكام المادة رقم (٣٧) من هذا القانون.</p>
	<p>مادة رقم (٤٥):</p> <p>يجوز للخريجين من مستوى فئة فني متقدم الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الفنية أو التقنية نظام السنوات الثلاث؛</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>تعتبر مدرسة خاصة:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. دور الحضنة التي تشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعي. ٢. المدارس التي تنشئها الهيئات الأجنبية التي يقتصر التعليم فيها على غير المصريين من أبناء العاملين في المسلكين الدبلوماسي والاقتصادي الأجنبي وغيرهم من الأجانب. ٣. المراكز أو المعاهد الثقافية التي تنشئها دولة أجنبية أو هيئة دولية استناداً لاتفاقية ثقافية مع جمهورية مصر العربية، ينص فيها على معاملة خاصة لهذه المراكز أو المعاهد.
	<p>مادة رقم (٤٩):</p> <p>تنشأ المدارس الخاصة لتحقيق بعض أو كل الأغراض الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المعاونة في مجال التعليم الأساسي أو الثانوي (العام أو الفني) وفق الخطط والمناهج المقررة في المدارس الرسمية المناظرة. - التوسع في دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة. - دراسة مناهج خاصة وفق ما يقرره الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.
	<p>مادة رقم (٥٠):</p> <p>تخضع المدارس الخاصة لإشراف ورقابة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والمديريات التعليمية بالمحافظات -كما تخضع لقوانين العمل والتأمينات وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون.</p>
	<p>مادة رقم (٥١):</p> <p>لا يجوز إنشاء مدرسة خاصة أو التوسع فيها، إلا بترخيص سابق من مديرية التربية والتعليم المختصة، على أنه بالنسبة لمدارس التعليم الثانوي العام يصدر الترخيص بإنشائها أو التوسع فيها بقرار من الوزير ضمن إطار السياسة القومية للتعليم.</p> <p>ويتعين أن يكون موقع المدرسة ومبناها ومرافقها وتجهيزاتها مناسبة لمقتضيات رسالتها التربوية طبقاً للشروط والمواصفات التي يصدر بها قرار من الوزير.</p>
	<p>مادة رقم (٥٢):</p> <p>يشترط في صاحب المدرسة الخاصة ما يأتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أن يكون شخصاً اعتبارياً متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية. - أن يكون قادراً على الوفاء بالتزامات المدرسة المالية ووفقاً للشروط الأخرى التي يصدر بها قرار من الوزير. <p>على أنه بالنسبة للمدارس القائمة وقت صدور هذا القانون ولا</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>يمكنها أشخاص اعتباريون تعتبر مرخصاً لها بالعمل طوال مدة بقاء صاحبها على قيد الحياة.</p>
	<p>مادة رقم (٥٣):</p> <p>يقدم طلب إنشاء المدرسة الخاصة إلى المديرية التعليمية بالمحافظة المختصة، وذلك قبل بدء الدراسة بأربعة أشهر على الأقل، ويدون على النموذج الذي تعدّه المديرية التعليمية لهذا الغرض، وعلى المديرية التعليمية بحث الطلب في ضوء التخطيط العام للتعليم واحتياجات المحافظة وإخطار مقدم الطلب بقبوله أو رفضه مبدئياً وأسباب ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، ويعتبر الطلب مقبولاً بصفة مبدئية إذا انقضت هذه المدة دون رد.</p> <p>وتلتزم كل مدرسة بتقديم طلب تجديد ترخيصها كل خمس سنوات على أن يكون اعتمادها من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد من ضمن شروط التجديد.</p>
	<p>مادة رقم (٥٤):</p> <p>مع مراعاة أحكام هذا القانون يحظر على أية مدرسة خاصة أن تبدأ نشاطها قبل أن تصدر وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والمديرية التعليمية المختصة بحسب الأحوال قراراً بالترخيص ويخطر صاحب الطلب بالموافقة النهائية على الترخيص، وعليه بعد قبول طلبه مبدئياً إخطار المديرية التعليمية خلال خمسة عشر يوماً بالبيانات التفصيلية عن المدرسة المراد إنشاؤها لتتولى تشكيل لجنة فنية لإجراء المعاينة اللازمة وعلى المديرية التعليمية المختصة إخطاره بمدى صلاحية الموقع والمبنى ومرافقه وتجهيزاته، وغير ذلك من شروط ومواصفات أخرى، وذلك في مدة أقصاها شهران من تاريخ إخطاره لها بالبيانات التفصيلية أو باستكمال أوجه النقص تمهيداً لإعادة المعاينة بعد فترة يتفق عليها.</p>
	<p>مادة رقم (٥٥):</p> <p>لا يجوز بعد الترخيص للمدرسة القيام بأي من الأعمال الآتية إلا بعد موافقة الجهة التي أصدرت الترخيص:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تغيير البيانات التي صدر الترخيص على أساسها. • تغيير نظام المدرسة أو خطط الدراسة بها أو إتباع نظم أخرى في قبول التلاميذ أو في تحديد مقدار الرسوم المقررة. • تغيير نظام المدرسة من مرحلة إلى أخرى أو إضافة مراحل جديدة. • إيقاف العمل بالمدرسة أو الامتناع عن أداء رسالتها. • تغيير مكان المدرسة أو نقل ملكيتها.

الملاحظات	النص المقترح
	<p>ويجوز للوزير أو المديرية التعليمية المختصة بحسب الأحوال عند ثبوت مخالفة المدرسة لأي من هذه الالتزامات توقيع أي من الجزاءات الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إنذار الممثل القانوني للمدرسة لإزالة المخالفة في مدة يحددها الوزير من تاريخ الإنذار. - توقيع غرامات مالية يحددها الوزير بنسب تصاعدية حتى تزال المخالفة. - وضع المدرسة تحت الإشراف المالي والإداري. - منع المدرسة من قبول طلاب جدد. - إلغاء الترخيص الصادر للمدرسة بصفة نهائية. <p>ويحدد بقرار من الوزير شروط تطبيق هذه الجزاءات وأحوالها ونسبها.</p>
	<p>مادة رقم (٥٦):</p> <p>مع مراعاة أحكام قوانين التعليم والعمل والتأمينات تضع كل مدرسة خاصة لاحقة داخلية بنظام سير العمل بها، وتحديد الرسوم الدراسية التي تحصل من التلاميذ في كل مرحلة على حده ويصدر باعتماد هذه اللائحة قرار من المحافظ المختص، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام هذا القانون.</p> <p>وتحصل لصالح وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني نسبة من جملة مصروفات المدارس الخاصة لا تتجاوز (١%) من إجمالي إيرادات المدرسة وتخصص هذه النسبة لإنشاء وصيانة مباني المدارس الحكومية، وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية تحصيل هذه النسبة وقواعد وضوابط صرفها.</p>
	<p>مادة رقم (٥٧):</p> <p>تحدد المصروفات المدرسية المقررة على التلاميذ ورسوم النشاط المدرسي وثمان الكتب واشتراك السيارة ومقابل التغذية والإيواء بالعملة الرسمية لجمهورية مصر العربية بقرار من المحافظ المختص وذلك في ضوء مشروع موازنة المدرسة والقواعد العامة التي يصدر بها قرار من الوزير.</p> <p>ويجوز للمحافظ أن يقرر إعادة تقييم المصروفات المدرسية المقررة على تلاميذ المدارس الخاصة المعتمدة وقت صدور هذا القانون وذلك في ضوء القواعد التي يحددها الوزير في هذا الشأن.</p>
	<p>مادة رقم (٥٨):</p> <p>يكون نظام الدراسة والامتحان في المدارس الخاصة مطابقاً للنظام المعمول به في المدارس الحكومية الرسمية المناظرة.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>مادة رقم (٥٩):</p> <p>تتولى المديرية التعليمية المختصة الإشراف على المدارس الخاصة من كافة النواحي شأنها شأن المدارس الحكومية الرسمية، كما تشرف على امتحانات القبول والنقل بها وتعتمد نتائجها وتتولى التفتيش والرقابة المالية والإدارية عليها.</p>
	<p>مادة رقم (٦٠):</p> <p>يكون لكل مدرسة خاصة مدير وهيئة تدريس متفرغة بذات شروط وقواعد شغل وظائف هيئة التدريس المعمول بها بالمدارس الحكومية المناظرة لها من ذات مستوى الكفائية وبالتنصيب المقرر في المدارس الرسمية المناظرة، ويجوز للمديرية التعليمية المختصة في حالة الضرورة أن ترخص للمدرسة الخاصة بالاستعانة بمدرسين لبعض الوقت بشرط ألا يزيد عدد الدروس في هذه الحالة عن ٢٥ % من إجمالي عدد دروس المادة الدراسية الواحدة أو الفصل الواحد بما لا يخل بالعملية التعليمية.</p> <p>ويصدر بتنظيم علاقة العمل بين العاملين في المدرسة الخاصة وصاحبها قرار من الوزير بعد أخذ رأي وزير القوى العاملة والهجرة وفقاً للأحكام المنظمة لذلك بقانون العمل.</p>
	<p>مادة رقم (٦١):</p> <p>يجوز للمدارس الخاصة الاستعانة بالمدرسين العاملين في المدارس الرسمية على سبيل الإعارة وتحدد شروط الإعارة ومدتها بقرار من الوزير.</p>
	<p>مادة رقم (٦٢):</p> <p>تستمر المدارس الخاصة المجانية (المعانة) التي أنشئت بمقتضى قوانين سابقة، في أداء رسالتها، مع توفير الإمكانيات اللازمة لها وفقاً للمعايير التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.</p>
	<p>الباب السادس أعضاء هيئة التدريس</p> <p>مادة رقم (٦٣):</p> <p>تسري أحكام هذا الباب على جميع المعلمين الذين يقومون بالتدريس أو بالتوجيه أو المتابعة الفنية وعلى الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وإخصائي التكنولوجيا والصحافة والإعلام والمسرح المكتبات، وعلى كل من كان يشغل إحدى هذه الوظائف وتم احاقه بالعمل في وظائف الإدارة بالمدارس والإدارات والمديريات التعليمية.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p><u>الفصل الأول</u> وظائف المعلمين وما يعادلها والشاركون في العملية التعليمية</p> <p>مادة رقم (٦٤): يتكون جدول درجات وظائف أعضاء هيئة التعليم من الدرجات الآتية: ١- معلم مساعد. ٢- معلم. ٣- معلم أول. ٤- معلم أول (أ). ٥- معلم خبير. ٦- كبير معلمين.</p> <p>ويصدر باعتماد جدول درجات هذه الوظائف، وبطاقات وصفها، وإعادة تقييمها وترتيبها، قرار من الوزير، يتضمن ما يقابلها من تدرجات وظائف الإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وإخصائي التكنولوجيا، وأخصائي الصحافة وأخصائي المسرح والحاسب الآلي والإعلام وأمناء المكتبات.</p>
	<p>مادة رقم (٦٥): مع عدم الإخلال بشروط شغل الوظائف المدنية المنصوص عليها في قانون العاملين المدنيين بالدولة، يشترط فيمن يشغل وظيفة من وظائف المعلمين اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ما يأتي:</p> <p>١. أن يكون متمتعاً بالجنسية المصرية أو جنسية إحدى الدول التي تعامل المصريين بالمثل في تولي الوظائف العامة. ويجوز للوزير الاستثناء من هذا الشرط عند التعاقد مع المعلمين الأجانب وفقاً للقواعد التي تبينها اللائحة التنفيذية.</p> <p>٢. أن يكون حاصلاً على مؤهل عالٍ تربوي مناسب أو على مؤهل عالٍ مناسب بالإضافة إلى شهادة (إجازة) تأهيل تربوي أو بكالوريوس خدمة اجتماعية أو ليسانس آداب قسمي علم النفس والاجتماع.</p> <p>وتصدر بقرار من الوزير اشتراطات التأهيل التربوي المطلوب، ويستثنى من هذا الشرط المعلم المساعد والشاغون لوظائف تعليمية في تاريخ العمل بهذا الباب.</p> <p>٣. أن يجتاز الاختبار المقرر لشغل الوظيفة.</p> <p>٤. أن يكون مقيداً بالنقابة المختصة.</p>
	<p>مادة رقم (٦٦): يكون شغل وظيفة (معلم مساعد) بالتعاقد لمدة سنتين قابلة</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>للتجديد سنة أخرى بقرار من الوزير بعد أخذ رأي المحافظ المختص، ويجب على شاغلها خلال هذه المدة الحصول على شهادة الصلاحية من الأكاديمية المهنية للمعلمين لمزاولة مهنة التعليم بالمرحلة التعليمية التي يعمل بها، فإذا لم يحصل على هذه الشهادة خلالها انتهى عقده تلقائياً دون حاجة لأي إجراء.</p> <p>ويعين بقرار من المحافظ المختص في وظيفة معلم من أمضى سنتين في وظيفة معلم مساعد وحصل خلالها على الشهادة المشار إليها، وثبتت صلاحيته للعمل وفقاً للمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية.</p> <p>ويسري حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وأخصائي التكنولوجيا وأخصائي الصحافة والإعلام وأخصائي المكتبات.</p> <p>تسوى حالة أعضاء هيئة التعليم شاغلون لإحدى درجات الوظائف الواردة في المادة رقم (٦٤) من هذا القانون الذين يحصلون على مؤهل عال في مجال تدريس مادة تخصصه أثناء الخدمة بالانتقال إلى بداية الدرجة الوظيفية السابقة مباشرة بعد استيفاء برامج التنمية المهنية التي تحددها الأكاديمية المهنية للمعلمين وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وشروط وضوابط هذه التسوية.</p>
	<p>مادة رقم (٦٧):</p> <p>يشترط للتعين ابتداءً في إحدى وظائف التعليم المشار إليها في هذا القانون أو للترقية للوظائف الأعلى أو ما يعادلها على النحو الوارد في هذا الباب، توافر شروط شغلها واستيفاء متطلبات التنمية المهنية اللازمة للحصول على شهادة الصلاحية لشغل الوظيفة.</p>
	<p>مادة رقم (٦٨):</p> <p>تتمتع الأكاديمية المهنية للمعلمين بالشخصية الاعتبارية العامة وتتبع الوزير ومقرها مدينة القاهرة ويكون لها فروع في كافة محافظات الجمهورية، وتعمل بالتعاون مع كليات التربية وتتولى الأكاديمية التخطيط والاعتماد لمنظومة التنمية المهنية ومتطلبات منح شهادة الصلاحية المنصوص عليها في هذا القانون، ويصدر بإعادة هيكلتها وتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية.</p>
	<p>مادة رقم (٦٩):</p> <p>دون الإخلال بالأحكام الواردة في هذا القانون يكون التعيين أو التعاقد لشغل وظائف التعليم المشار إليها في هذا القانون من خلال إعلان واسع الانتشار يوجه للكافة وبما يكفل تكافؤ الفرص ويتم</p>

الملاحظات	النص المقترح
	ترتيب من يجتازون متطلبات شغل الوظيفة والمفاضلة بينهم لمراعاة مؤهلاتهم وخبراتهم، وتنظم اللائحة التنفيذية قواعد وشروط المفاضلة والاختيار ووسائل الإعلان وشروطه ومواعيده.
	مادة رقم (٧٠): لا يجوز نقل شاغلي درجات وظائف أعضاء هيئة التعليم من مرحلة تعليمية إلى مرحلة تالية إلا بعد استيفاء شرط المؤهل الخاص بهذه المرحلة وبعد الحصول على شهادة الصلاحية المقررة للمرحلة التي يتم الانتقال إليها كما يجوز تغيير المسمى الوظيفي وذلك كله وفقاً للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية.
	مادة رقم (٧١): يكون شغل وظيفة موجه من بين شاغلي درجة معلم أول (أ) على الأقل وما يقابلها، ويكون شغل وظيفة موجه أول ممن شغل وظائف التوجيه ويكون بدرجة معلم خبير وما يقابلها على الأقل، ويكون شغل وظيفة موجه عام ممن شغل وظيفة موجه أول بدرجة كبير معتمدين وما يقابلها على الأقل، ويكون اختيار شاغلي وظيفة موجه وموجه أول وموجه عام عن طريق مسابقة عامة في نطاق كل محافظة وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وأسس وشروط وقواعد الترتيب والمفاضلة لكل وظيفة من الوظائف السابقة كما تحدد اللائحة أعباء العمل ونسب وظائف التوجيه إلى وظائف التعليم.
	مادة رقم (٧٢): يكون شغل وظيفة مدير ووكيل إدارة تعليمية بكافة مستوياتها ومديرو الإدارات النوعية بديوان المديرية والإدارات التعليمية من بين شاغلي درجة معلم أول (أ) أو ما يقابلها بأقدمية سنتين على الأقل في مسابقة عامة في نطاق كل محافظة، ويكون الاختيار لمدة سنتين قابلة للتجديد، بقرار من المحافظ المختص. ويكون الاختيار لمدة سنتين قابلة للتجديد ويكون لكل مدرسة مدير ووكيل أو أكثر بحسب عدد الفصول والمراحل التعليمية بها ووفق احتياجات الإدارة المدرسية. ويكون شغل وظيفة مدير المدرسة من بين شاغلي درجة معلم أول (أ) على الأقل أو ما يقابلها، ويكون شغل وظيفة وكيل مدرسة من شاغلي درجة معلم أول (أ) على الأقل أو ما يقابلها، ويكون الاختيار لمدة سنتين قابلة للتجديد. وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وشروط وأسس شغل الوظائف الواردة في هذه المادة.
	مادة رقم (٧٣): تحدد اللائحة التنفيذية معايير ملزمة للأداء التعليمي للمخاطبين

الملاحظات	النص المقترح
	<p>بأحكام هذا الباب وأصنافهم التعليمية وساعاتها بمختلف مستوياتهم ووظائفهم ويراعى عند إعدادها عدم التفرقة بين الوظائف المختلفة. كما تحدد اللائحة نظاماً يكفل تقويم كفاية أداء شاغلي وظائف التعليم والتوجيه ووظائف الإدارة التي يشغلها معلمون بما يتفق وطبيعة نشاطها وأهدافها.</p> <p>ويكون تقويم الأداء بمرتبة كفاء، وفوق المتوسط، ومتوسط، ودون المتوسط وضعيف، ويعتمد في وضع هذا التقرير، بنظم المتابعة والتقويم المستندة على معايير الأداء، ونتائج تقويم أداء تلاميذ المعلم، ودرجة مشاركته في تحسين مستوى أداء العمل بالمدرسة، والشهادات والدرجات العلمية التي حصل عليها والدورات التدريبية التي يجتازها والمؤتمرات التي يحضرها بما يؤدي إلى رفع مستواه، وتحسين مستوى أدائه.</p> <p>وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات والأسس التي تتبع في وضع تقرير تقويم الأداء، كما تحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة من يحصل على تقرير تقويم أداء بمرتبة دون المتوسط أو ضعيف.</p> <p>وتعتبر خدمة من يحصل على تقرير تقويم أداء متتاليين بمرتبة ضعيف منتهية بقوة القانون وتشكل لجنة بقرار من المحافظ المختص تضم عناصر قانونية وإدارية وفنية وممثل عن نقابة المعلمين لتلقي وفحص التظلمات من تقارير تقويم الأداء، وترفع هذه اللجنة توصياتها للمحافظ لاتخاذ ما يراه.</p>
	<p>مادة رقم (٧٤):</p> <p>يشترط للترقية إلى الوظائف المنصوص عليها في المادة رقم (٦٤) من هذا القانون:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. استيفاء شروط شغل الوظيفة المرقى إليها على النحو المبين ببطاقة الوصف الخاص بها. ٢. قضاء خمس سنوات على الأقل في ممارسة العمل الفعلي، على أن يكون على رأس العمل طوال المدة البيئية في الوظيفة الأدنى مباشرة وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير، وتخفيض المدة البيئية للترقية عام واحد للحاصل على الماجستير وعامين للحاصل على الدكتوراه. ٣. الحصول على شهادة الصلاحية لمزاولة الوظيفة المرقى إليها. ٤. الحصول على تقرير تقويم أداء بمرتبة فوق متوسط على الأقل في سنتين متتاليتين مباشرة على الترقية. <p>ولا يجوز ترقية الغير شاغل للوظيفة أو الغير موجود على رأس العمل أيًا كان سبب عدم وجوده، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وشروط الترقية وأحوالها.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	ويستحق المعلم بداية الأجر المقرر للوظيفة المرقى إليها أو علاوة من علاوتها أيهما أكبر اعتباراً من هذا التاريخ ولا يخل ذلك باستحقاق العلاوة الدورية في موعدها.
	مادة رقم (٧٥): يكون نقل شاغلي الوظائف المنصوص عليها في هذا الباب بين المحافظات بقرار من لجنة الموارد البشرية بالمديريات التعليمية المنقول منها وإليها بعد موافقة لجنة الموارد البشرية بالوزارة واعتماد الوزير لقراراتها.
	مادة رقم (٧٦): يستحق شاغل وظيفة هيئة التدريس إجازة عارضة قدرها (٧) أيام خلال السنة ويحد أقصى يومين في المرة الواحدة لسبب عارض.
	مادة رقم (٧٧): يحدد المحافظ المختص أيام العمل في الأسبوع ومواعيده وفقاً لمقتضيات الصالح العام. ويكون الترخيص لشاغلي الوظائف المنصوص عليها في هذا الباب من العاملين بالمدارس بإجازات اعتيادية أثناء العطلة الصيفية أو عطلة نصف العام الدراسي على النحو التالي: - معلم مساعد خمسة عشر يوماً. - المعلم ثلاثون يوماً. - المعلم الأول خمسة وثلاثون يوماً. - المعلم الأول (أ) أربعون يوماً. - المعلم الخبير وكبير المعلمين خمسة وأربعين يوماً. واستثناءً من ذلك يجوز الترخيص بالحصول على الإجازات الاعتيادية أثناء العام الدراسي وذلك بما لا يتعارض مع مصلحة العمل. وفي جميع الأحوال يجب أن يحصل المعلم على ثلثي إجازاته الاعتيادية سنوياً على الأقل كما يجب تصفية رصيد الإجازات المتبقي قبل مرور ثلاث سنوات فإذا لم يحصل عليها لحاجة العمل التي تقدرها السلطة المختصة استحق المقابل النقدي عنها.
	مادة رقم (٧٨): يستحق شاغل الوظيفة إجازة مرضية عن كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة، تمنح بقرار من المجلس الطبي المختص على الوجه الآتي: ١. الثلاثة أشهر الأولى (فترة ثلاثية) بأجر كامل. ٢. الثلاثة أشهر التالية بأجر يعادل (٧٥%) من الأجر. ٣. الستة أشهر التالية بأجر يعادل (٥٠%) من أجره، و(٧٥%)

الملاحظات	النص المقترح
	<p>لمن يجاوز سن الخمسين.</p> <p>يمنح شاغل الوظيفة والمريض بأحد الأمراض المزمنة والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة بناءً على موافقة المجلس الطبي المختص إجازة استثنائية بأجر كامل إلى أن يُشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى العمل أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً، وفي هذه الحالة الأخيرة يظل الموظف في إجازة بذات الأجر حتى بلوغ سن الإحالة إلى التقاعد، وإذا رغب المريض في إنهاء إجازته والعودة إلى عمله وجب عليه أن يقدم طلباً كتابياً بذلك وأن يوافق المجلس الطبي المختص.</p>
	<p>مادة رقم (٧٩):</p> <p>تكون حالات الترخيص بإجازة خاصة بأجر كامل على الوجه الآتي:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. يستحق عضو هيئة التعليم إجازة لمدة ثلاثين يوماً ولمرة واحدة طوال مدة عمله بالخدمة المدنية لأداء فريضة الحج. ٢. تستحق المعلمة إجازة وضع لمدة أربع أشهر بحد أقصى بحد أقصى ثلاث مرات طوال مدة عملها بالخدمة. ٣. يستحق عضو هيئة التعليم الذي يصاب إصابته عمل إجازة للمدة التي يحددها المجلس الطبي المختص وذلك مع مراعاة أحكام قانون التأمين الاجتماعي. ٤. يستحق عضو هيئة التعليم المقيد بإحدى الكليات أو المعاهد إجازة عن أيام الامتحان الفعلية المرتبطة بذات تخصصه ومجال عمله.
	<p>مادة رقم (٨٠):</p> <p>تكون حالات الترخيص بإجازة بدون أجر على الوجه الآتي:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. يمنح الزوج أو الزوجة إذا سافر أحدهما إلى الخارج للعمل لمدة سنة أشهر على الأقل إجازة بدون مرتب مدة بقاء الزوج أو الزوجة في الخارج، وفي جميع الأحوال يتعين الاستجابة لطلب الزوج أو الزوجة. ٢. يجوز للسلطة المختصة منح عضو هيئة التعليم إجازة بدون أجر للأسباب التي يبيدها وتقدرها السلطة المختصة وفقاً لحاجة العمل. ولا يجوز في البندين السابقين ترقية عضو هيئة التعليم إلا بعد عودته من الإجازة واستكمال المدة اللازمة للترقية. ٣. مع مراعاة أحكام قانون الطفل تستحق المعلمة إجازة بدون أجر لرعاية طفلها لمدة عامين على الأكثر في المرة الواحدة، وبحد أقصى ثلاث مرات طوال مدة عملها. واستثناء من أحكام قانون التأمين الاجتماعي تتحمل الوحدة

الملاحظات	النص المقترح
	اشتراكات التأمين المستحقة عليها وعلى المعلمة.
	<p>الفصل الثاني</p> <p>المعاملة المالية للمعلمين والمشاركين في العملية التعليمية</p> <p>مادة رقم (٨١):</p> <p>تحدد أجور درجات الوظائف المنصوص عليها بهذا الباب وفقاً للجدول المرفق لهذا القانون.</p> <p>ويتم زيادة راتب معلم الصف الأول الابتدائي بنسبة ١٠٠% من الراتب الأساسي، وباقي معلمي المرحلة الابتدائية بنسبة ٧٥% من الراتب الأساسي، ومعلمي رياض الأطفال بنسبة ٥٠% من الراتب الأساسي.</p> <p>وتحدد اللائحة التنفيذية معيار اختيار معلمي المرحلة الابتدائية ومرحلة رياض الأطفال.</p>
	<p>مادة رقم (٨٢):</p> <p>يصدر رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير قراراً بنظام حوافز الأداء وحوافز الإدارة وحوافز التميز العلمي للحاصلين على شهادات دبلومات الدراسات العليا أو درجتي الماجستير أو الدكتوراه في مجالات العمل التعليمي أو التربوي، ونظام منح مقابل أعباء الوظيفة ومقابل ساعات العمل الإضافية ومقابل التشجيع على العمل بوظائف أو مناطق معينة وأداء النفقات التي يتحملها شاغلو الوظائف التعليمية في سبيل تأدية أعمال هذه الوظائف.</p>
	<p>مادة رقم (٨٣):</p> <p>يمنح شاغلو وظائف التعليم المنصوص عليها في هذا الباب حافز للأداء المتميز يصدر به قراراً من مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير ويحدد القرار نسبة الحافز وشروط وضوابط منحه، ولا يجوز أن يزيد عدد من يمنحون هذا الحافز كل عام على (١٠%) من شاغلي الوظائف المشار إليها في كل إدارة تعليمية.</p> <p>ويجوز للوزير تقدير نظام إثابة وحوافز لمديري وكلاء المدارس المميزين بكل مرحلة والذين تحقق المدارس التي يعملون بها معدلات تفوق علمي للطلاب وانتظام دراسي وتنوع أنشطة وتفعيل الريادة وتحقيق معدلات ومعايير الجودة، ويحدد القرار الصادر شروط وأحوال استحقاق هذه الحوافز والفترة المقررة بها.</p>
	ملغاة
	<p>مادة رقم (٨٤):</p> <p>تعد ممارسة الدروس الخصوصية جريمة تأديبية، ويحرم من الترقية لمدة عامين على الأقل كل من ثبت إعطاؤه دروساً</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>خصوصيًا أو كل من يثبت قبله ضعف المستوى العلمي والدراسي للطلاب بأي فترة دراسية خلال العام، ويحظر مطلقًا الترخيص لجهات أو مراكز خارج التربية والتعليم بإعطاء دروس خصوصية بأي طريقة كانت.</p>
	<p>مادة رقم (٨٥): تنتهي خدمة شاغل الوظيفة بأحد الأسباب المبينة بقانون العاملين المدنيين بالدولة بأحكام قانون التأمين الاجتماعي.</p>
	<p>مادة رقم (٨٦): يحدد بقرار من الوزير حافز إثابة يصرف لأعضاء هيئة التعليم عن الأداء المهني سنويًا للموجود منهم على رأس العمل بنسبة (٢٠٠%) من الأجر الأساسي وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وشروط صرف هذا الحافز. كما يصدر الوزير قرار بصرف مكافأة مالية لا تقل عن (٢٠٠%) من الأجر الأساسي لأعضاء هيئة التعليم الدائمين والعاملين بالتربية والتعليم عند بلوغهم السن القانوني لنهاية الخدمة أو الوفاة.</p>
	<p>مادة رقم (٨٧): يمنح جميع العاملين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بدل معلم مقداره (٥٠%) من الأجر الأساسي مع استحقاقهم للعلاوة السنوية المقررة. ويمنح شاغلوا وظائف المعلمين المشار إليها في المادة رقم (٦٣) من هذا القانون بدل اعتماد وفقًا للنسبة المبينة للجدول المرافق لهذا القانون وفي التاريخ المحدد به من الأجر الأساسي، وذلك عند نقلهم لشغل وظائف المعلمين بعد استيفائهم لمتطلبات الشغل والاعتماد المقررة لها، مع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور التي كانوا يتقاضونها ولو تجاوزت الحد الأقصى للأجور المقرر للوظائف المنقولين إليها.</p>
	<p>مادة رقم (٨٨): يكون جنول الأجور والبدلات والحوافز والعلاوات للمستفيدين من أحكام هذا القانون على النحو الآتي: ملحوظة: الجدول مرفق ص (٣٤). وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وشروط صرف حافز الأداء وحافز الإثابة، وبدل الاعتماد بمراعاة معدلات الأداء والكفاءة والاضطباط في العمل.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>الفصل الثالث واجبات أعضاء هيئة التعليم</p> <p>مادة رقم (٨٩):</p> <p>مهنة التعليم من أشرف المهن وأقدسها، الهدف منها خلق أجيال صالحة ومتطورة لمواكبة التطور السريع في مناحي الحياة المختلفة، ويجب على القائمين عليها أن يكونوا قدوة للمتعلم وللبيئة التي يعيش فيها، ويتعين عليهم مراعاة ما يأتي:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. التحلي بالسلوك القويم والتصرف المناسب في الحالات التي يتعرض لها داخل المؤسسة التعليمية وخارجها. ٢. احترام ميادئ وقيم المجتمع. ٣. الالتزام بمواعيد الحضور والانصراف حسب مواعيد المدرسة وحضور الطابور وأداء تحية العلم وبداية الحصص ونهايتها. ٤. احترام المتعلم ومعاملته معاملة تربوية تحقق له الأمن والطمأنينة وتنمي شخصيته وتشعره بقيمته. <p>وفي جميع الأحوال يتعين على أعضاء هيئة التعليم الالتزام بأخلاقيات المهنة، وميثاق شرف المعلم الذي يوضع في هذا الشأن.</p>
	<p>الفصل الرابع التحقيق مع أعضاء هيئة التعليم وتأديبهم</p> <p>مادة رقم (٩٠):</p> <p>كل معلم يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة أو يسلك في تصرفاته مسلماً لا يتفق والاحترام الواجب يجازى تأديبياً.</p> <p>ولا يجوز توقيع جزاء على المعلم إلا بعد التحقيق معه كتابةً وسماع أقواله وتحقيق دفاعه، ويجوز بالنسبة لجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهةً على أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجزاء.</p>
	<p>مادة رقم (٩١):</p> <p>تختص النيابة الإدارية دون غيرها بالتحقيق الإداري مع شاغلي وظائف التعليم في المخالفات المالية، وعلى الجهة الإدارية أن توقف ما تجرّه من تحقيق في واقعة أو وقائع وما يرتبط بها إذا كانت النيابة الإدارية قد بدأت التحقيق فيها، ويقع باطلاً كل إجراء أو تصرف يخالف ذلك.</p>
	<p>مادة رقم (٩٢):</p> <p>تحدد اللائحة التنفيذية جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها وإجراءات التحقيق.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	وللمحقق من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب من يجري معه التحقيق، الاستماع إلى الشهود والاطلاع على السجلات والأوراق التي تستلزمها إجراءات التحقيق وإجراء المعاينة إذا لزم الأمر.
	مادة رقم (٩٣): يكون الاختصاص في التصرف في التحقيق كما يلي: - للرئيس المباشر (الذي تصدر بتحديدته اللائحة التنفيذية) حفظ التحقيق أو توقيع الجزاء بما لا يجاوز عشرة أيام في السنة بحث لا تزيد مدته على يومين في المرة الواحدة. - لشاغي وظائف (مدير إدارة تعليمية - مدير مديرية تعليمية - المحافظ المختص) إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تعديله أو الإحالة للمحاكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغها بالقرار. - للسلطة المختصة توقيع الجزاءات الواردة في البنود من (١-٧) من المادة رقم (٩٥) من هذا القانون، على ألا تزيد مدة الخصم من الأجر في السنة الواحدة على (٦٠) يوماً. - للمحكمة التأديبية توقيع أي من الجزاءات المنصوص عليها في المادة المشار إليها.
	مادة رقم (٩٤): تكون الجهة المنتدب إليها أو المكلف بها أو المعار إليها المعلم هي المختصة بالتحقيق معه وتأديبه عن المخالفات التي يرتكبها أثناء فترة التدب أو التكليف أو الإعارة طبقاً للأحكام سالفه الذكر.
	مادة رقم (٩٥): الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التعليم: ١. الإنذار. ٢. الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة. ٣. تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. ٤. الحرمان من نصف العلاوة الدورية. ٥. الحرمان من مكافأة امتحانات النقل أو نسبة منها. ٦. الحرمان من حافز الأداء أو من علاوة مقابل الأعباء الوظيفية المقررة أو نسبة منها خلال السنة المالية. ٧. الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر. ٨. تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين. ٩. خفض الأجر في حدود علاوة. ١٠. خفض إلى الوظيفة الأدنى مباشرة مع خفض بدل الاعتماد إلى القدر الذي كان عليه قبل الترقية. ١١. الإحالة إلى المعاش.

الملاحظات	النص المقترح
	١٢. الفصل من الخدمة.
	مادة رقم (٩٦): لكل من السلطة المختصة ومدير النيابة بحسب الأحوال أن يوقف المعلم عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك، لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على ذلك وقف صرف نصف أجره ابتداءً من تاريخ الوقف. ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يتم العرض عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه. إذا لم تصدر المحكمة قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليها أو حفظ التحقيق أو جوري بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره فإذا جوري بجزاء أشد كان للمصلحة المختصة اتخاذ ما تراه في شأن الأجر الموقوف صرفه، وإذا انتهت خدمته من تاريخ وقفه مع عدم جواز استرداد ما صرف له من أجر.
	مادة رقم (٩٧): كل معلم يحبس احتياطياً أو تنفيذ الحكم جنائي يوقف عن عمله بقوة القانون مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطياً أو تنفيذ الحكم جنائي غير نهائي، ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه لتنفيذ حكم جنائي نهائي ويعرض أمره عند عودته على السلطة المختصة لتقرر ما يتبع في شأن مسئولياته التأديبية وإذا اتضح عدم مسئولياته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه.
	مادة رقم (٩٨): لا يجوز النظر في ترقية معلم إذا وقع عليه جزاء من الجزاءات التأديبية المبينة فيما بعد إلا بعد انقضاء الفترات الآتية: ١. ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الأجر لمدة تزيد على خمسة أيام إلى عشرة أيام. ٢. ستة أشهر في حالة الخصم من الأجر لمدة تزيد عن عشرة أيام على خمسة عشر يوماً. ٣. سنة في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة عشر يوماً أو في حالة توقيع جزاء خفض من الأجر. ٤. مدة التأجيل أو الحرمان في حالتي توقيع جزاء تأجيل العلوة أو الحرمان من نصفها. ٥. سنتين في حالة خفض إلى الوظيفة الأدنى مباشرة مع خفض

الملاحظات	النص المقترح
	بدل الاعتماد إلى القدر الذي كان عليه قبل الترقية.
	<p>مادة رقم (٩٩):</p> <p>لا يجوز ترقية المعلم المحال إلى المحاكمة التأديبية أو الجنائية أو الموقوف عن العمل في مدة الإحالة أو الوقف وفي هذه الحالة تحجز للمعلم الوظيفة لمدة سنة فإذا استطلعت المحاكمة أكثر من ذلك وثبت عدم إدانته أو وقع عليه جزاء الإنذار أو الخصم أو الوقف عن العمل لمدة خمسة أيام فأقل وجب ترفيقه مع احتساب أقدميته من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل إلى المحاكمة ويمنح أجزاها من هذا التاريخ.</p> <p>ويعتبر العامل محالاً للمحاكمة من تاريخ طلب الجهة الإدارية أو النيابة الإدارية أو الجهاز المركزي للمحاسبات.</p>
	<p>مادة رقم (١٠٠):</p> <p>تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للمعلم الموجود بالخدمة بمضي خمس سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة.</p> <p>ولا يمنع انتهاء خدمة المعلم (عدا الوفاة) من محاكمته تأديبياً إذا تم البدء في التحقيق قبل انتهاء خدمته.</p> <p>ويجوز في المخالفات المالية إقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدئ التحقيق فيها قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها.</p> <p>ويجوز أن توقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز عشرة أضعاف الأجر الأساسي الذي كان يتقاضاه في الشهر الأخير لخدمته.</p>
	<p>مادة رقم (١٠١):</p> <p>تُحصى الجزاءات التأديبية (فيما عدا جزاء الإحالة إلى المعاش والفصل من الخدمة) بانقضاء الفترات الآتية:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. ستة أشهر في حالة الإنذار أو الخصم من الأجر مدة لا تتجاوز خمسة أيام. ٢. سنة في حالة الخصم من الأجر مدة تزيد على خمسة أيام حتى عشرة أيام. ٣. سنتين في حالة الخصم من الأجر مدة تزيد على عشرة أيام حتى ثلاثون يوماً. ٤. ثلاث سنوات في حالة الخصم من الأجر مدة تزيد على ثلاثون يوماً أو الجزاءات الأخرى الواردة.
	<p><u>الباب السابع</u></p> <p><u>باب الجمعيات التعاونية التعليمية</u></p> <p>مادة رقم (١٠٢):</p> <p>تعتبر جمعية تعاونية تعليمية كل جمعية تعاونية تنشأ بهدف</p>

الملاحظات	النص المقترح
	تأسيس المدارس الخاصة وإدارتها طبقاً للقانون، وتحديد اللائحة اختصاص الإدارة ومقابل الإدارة من تلك الجمعيات والمدارس.
	مادة رقم (١٠٣): يتكون رأس مال الجمعية التعاونية التعليمية من أسهم اسمية غير محدودة العدد وغير قابلة للتجزئة ، قيمة كل منها مائة جنيه تؤدي دفعة واحدة عند الاكتتاب وللوزير زيادة قيمة السهم كلما تطلب الصالح العام ذلك ولا يجوز تطبيق الدخول في الجمعية على اكتتاب في أكثر من سهم كما لا يجوز أن يملك العضو الواحد أكثر من عشر رأس مال الجمعية إلا إذا كان من الأشخاص الاعتبارية العامة.
	مادة رقم (١٠٤): تتكون الجمعية العمومية للجمعية التعاونية التعليمية من جميع أولياء أمور المدرسة بعد سداد قيمة السهم والمستوفين للشروط التي يحددها النظام الداخلي لها ويجب على الأعضاء حضور اجتماع الجمعية العمومية بأنفسهم ويكون لكل عضو صوت واحد مهما بلغ عدد الأسهم التي يملكها وتباشر الجمعية العمومية الاختصاصات المنصوص عليها في قوانين التعاون وفي اللائحة التنفيذية لهذا الباب.
	مادة رقم (١٠٥): يتولى إدارة الجمعية مجلس إدارة يشكل من تسعة أعضاء على النحو الآتي: <ul style="list-style-type: none"> • ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السري. • المدير المكلف بإدارة المدرسة أو الذي يختاره الوزير عند تعدد المدارس المملوكة للجمعية التعاونية. • اثنان من المهتمين بشئون التعليم يختارهما الوزير، ويحضر اجتماعات مجلس الإدارة بقية المديرين أو الوكلاء وممثل عن النقابة الفرعية المختصة للمعلمين والاجتماعيين تختاره النقابة دون أن يكون لهم صوت معدود، وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة سنتين بحد أقصى دورتين ويختص مجلس الإدارة بالنظر في جميع المسائل اللازمة لإدارة شئون الجمعية والتي لا تختص بها الجمعية العمومية. ويكون تعيين مدير المدرسة أو الوكيل بقرار من الوزير.
	مادة رقم (١٠٦): مع عدم الإخلال بالشروط المنصوص عليها في قانون الجمعيات التعاونية يشترط فيمن يكون عضواً بمجلس الإدارة بالانتخاب ما يأتي: ١. أن يكون مصرياً متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية.

الملاحظات	النص المقترح
	<p>٢. أن يكون والد أو ولي أمر لأحد الطلاب المقيدين بالمدرسة التابعة للجمعية التعاونية التعليمية.</p> <p>٣. ألا يكون عاملاً في جهة رسمية أو أهلية لها اتصال بنساحي الإدارة أو الإشراف أو التوجيه أو التمويل أو التحصيل بالنسبة إلى الجمعية وأن يكون حاصلًا على مؤهل عالي.</p> <p>٤. ألا يكون بينه وبين الجمعية معاملات تعود عليه بالربح، وأن يكون ولي أمر تلميذ مقيم بالمدرسة التابعة للجمعية ويشمل ذلك الأب أو الأم.</p> <p>٥. ألا تكون زوجته أو زوجها عاملاً بالجمعية أو المدرسة أو أي أقارب من الدرجة الأولى والثانية.</p> <p>وتزول العضوية بفقد أحد هذه الشروط، وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط والضوابط المنظمة لذلك.</p>
	<p>مادة رقم (١٠٧):</p> <p>يكون لكل مدرسة تنشئها الجمعية مجلس إدارة وتنظم اللائحة التنفيذية مدته وطريقة تشكيله واختصاصاته.</p>
	<p>مادة رقم (١٠٨):</p> <p>يجوز لكل جمعيتين تعاونيتين تعليميتين أو أكثر، أن تشترك في تأسيس جمعية تعاونية تعليمية مشتركة كما يجوز للجمعيات التعاونية التعليمية إذا بلغ عددها عشر جمعيات على الأقل أن تكون جمعية تعاونية تعليمية عامة على مستوى الجمهورية، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط تكوين هذه الجمعيات وطريقة تشكيل مجالس إدارتها واختصاصاتها.</p>
	<p>مادة رقم (١٠٩):</p> <p>يُصرف لأعضاء مجلس الإدارة بدل انتقال وحضور بالفئة التي تحددها الجمعية العمومية للجمعية التعاونية، ويقرها الوزير، ولا يجوز تقاضي أي مبالغ تحت أي مسمى سوى بقرار من الوزير لكل حاله على حده.</p>
	<p>مادة رقم (١١٠):</p> <p>تخضع الجمعيات التعاونية التعليمية والجمعيات المشتركة والجمعيات العامة والمدارس التابعة لها للإشراف المباشر لأجهزة ديوان عام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ويكون الوزير هو السلطة المختصة بالنسبة له، ويجوز بقرار من الوزير إسناد هذا الإشراف أو بعضه إلى مديريات التربية والتعليم بالمحافظات.</p>
	<p>مادة رقم (١١١):</p> <p>للووزير أو من ينوبه حق إلغاء أي قرار يصدر من السلطات القائمة على إدارة الجمعية التعاونية التعليمية أو الجمعيات المشتركة أو الجمعيات العامة أو المدارس التابعة لها بالمخالفة</p>

